

الحياة النقابية في الجزائر المستعمرة 1884-1919.

Trade Union life in colonial Algeria 1884-1919.

سالك أحمد أمين*، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية -

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ahmedamine.salek@univ-tlemcen.dz

بوجلة عبد المجيد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، m_boudjella@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/10/ 13

تاريخ القبول: 2021/10/ 31

تاريخ الاستلام: 2021/09/ 24

ملخص:

يسلط المقال الضوء على فترة مهمة في تاريخ العمل والحركة العمالية في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، وتعد هذه الفترة الممتدة من سنة 1884 إلى سنة 1919 بمثابة قاعدة النشاط النقابي الجزائري، بحيث تميزت بظهور العديد من النقابات والاتحادات النقابية في جميع المجالات (عمال الطباعة، عمال البناء، الخياطة وغيرها....)، وانتشر فكر جديد قائم على الوعي بمدى أهمية النشاط النقابي في الحياة العملية، واستطاع العمال من خلال هذه الهيئة المستحدثة و المتمثلة في النقابة والاتحاد النقابي مناقشة ومعالجة مشاكلهم ومواجهة أرباب العمل والمحاولة من حد سياستهم الاستغلالية.

كلمات مفتاحية: التنظيمات النقابية، بورصة العمل، النضال النقابي، الإضرابات، قانون فالديك روسو

تصنيف JEL: XN1، XN2.

Abstract:

The article highlights an important period in the history of labor and the labor movement in Algeria during the colonial era, and this period from 1884 to 1919 is the basis of the Algerian trade union activity, which was characterized by the emergence of many unions and trade union federations in all (printing workers, construction workers, sewing and others....), and a new thinking spread based on the awareness of the importance of trade union activity in practical life, and the workers were able through this new body represented by the union and federation union to discuss and solve their problems, confront employers and try to limit their exploitation policy.

Keywords: Trade union organizations; labor exchange; trade union struggle; strikes; Waldeck Rousseau law.

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

. مقدمة:

شهدت الساحة الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية أساليب عديدة للمقاومة انطلاقاً من العمل السياسي إلى الكفاح المسلح، وفي خضم هذا الكفاح ظهر نوع آخر من المقاومة وهي المقاومة العمالية ضد السياسة الاستعمارية تجاههم، فقد خاض العمال نضالاً طويلاً ضد الرأسمالية و البرجوازية معاً، أطلق على هذا النضال العمل النقابي، بحيث ظهر في المستعمرة مطلع سنة 1884 بعد إقرار قانون فالديك روسو، وحمل هذا القانون مستجدات في هذا الشأن بمنعه على الجزائريين تأسيس وإدارة النقابات مهما كان نشاطها وكانت حركاً على الأوروبيين فقط ولكن هذا لم يمنع الجزائريين من الانخراط واكتساب وعي نقابي، وظهر هذا جلياً بعد الحرب العالمية الأولى. اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر المعاصرة لهذه الفترة والتي تمثلت في أرشيف الإدارة الاستعمارية التي غطت بدايات العمل النقابي في الجزائر، بالإضافة إلى كتاب المؤرخ " Juving " بعنوان «le socialisme en Algérie» الذي أطلعنا على التسلسل الكرونولوجي للأحداث في مجال النشاط العمالي والنقابي.

تكمن أهمية هذا المقال في تبيان الإرهاصات الأولى للنشاط النقابي بالجزائر في العهد الاستعماري وموقع العمال الجزائريين منه، ومنه نطرح الإشكاليات التالية:

1- كيف كانت بدايات العمل النقابي في الجزائر؟

2- ما هو السلاح التي استعملته النقابات لمواجهة سياسة أرباب العمل التعسفية؟

3- ما هو موقع العمال الجزائريين في الحركات النقابية؟

ولإلمام بكل جوانب الموضوع التي تثيرها إشكاليات البحث: اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، عبر النقاط التالية:

2. الإرهاصات الأولى للعمل النقابي بالجزائر

1.2 التنظيمات النقابية.

2.2 بورصة العمل.

3. النضال النقابي.

2.2- الإرهاصات الأولى للعمل النقابي بالجزائر:

يرتبط مفهوم الحركة النقابية في الجزائر بالعمل النقابي الفرنسي فيها، وهذا بحكم ان الجزائر مستعمرة فرنسية خاضعة للقانون الاستعماري ومقاطعة من التراب الفرنسي منذ سنة 1834.

وترجع الأسباب الحقيقية لعدم ظهور عمل نقابي جزائري جاد ومستقل في وقت مبكر إلى مجموعة من العوائق أهمها: (مدور، 2008، ص.07)

1. انعدام وجود بنية تحتية صناعية في الجزائر وهذا راجع كون الجزائر مستعمرة فرنسية يكمن دورها في تدعيم المتروبول بالمواد الفلاحية والمعدنية. (جغلول، 2013، ص.306)

2. أخذ الاستعمار الفرنسي في الجزائر الطابع الاستيطاني، مما أوجد طبقة عمالية أوروبية نشيطة منافسة للطبقة العمالية الجزائرية، وغير منسجمة معها عندما يتعلق الأمر بقضايا وطنية متعلقة بالاستقلال مثلاً لأن ذلك يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة.

3. الاستحالة القانونية لتنظيم الجزائريين للنقابات: وهذا راجع للقوانين التعسفية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في بداية الحكم المدني والتي يأتي في مقدمتها قانون الأهالي "les code indigénat" الذي منع الجزائريين من إنشاء أي تنظيم سواء كان سياسيًا أو نقابي لأن الجزائريين بحكم هذا القانون لا يرتقون إلى صفة المواطن، وقانون فالديك روسو في 21 مارس 1884 الذي حصر تأسيس النقابات وإدارتها للفرنسيين فقط دون غيرهم لتستطيع الإدارة الفرنسية التحكم فيهم. (Djeghloul, 1986, pp94-95)

4. ضعف في تعداد العمال الذين يشغلون مجال الصناعة وهذا راجع لسيطرة الأوروبيين على مختلف المهن حوالي 221 مهنة، بينما اكتفى السكان الأصليون بالزراعة فقط في الأرياف كنشاط وحيد لذلك لم تكن لديهم الفرصة من التقرب للنقابات والتعرف عليها أكثر واكتساب وعي نقابي وطني، وتسنى لهم ذلك في وقت متأخر حتى مطلع الحرب الكونية الأولى سنة 1914 عندما جندتهم فرنسا للعمل في مصانعها الحربية.

1.2 التنظيمات النقابية:

-التنظيمات النقابية على مستوى مقاطعة الجزائر:

شهدت مقاطعة الجزائر معالم العمل النقابي قبل تطبيق قانون فالديك روسو سنة 1884 حالها حال المتروبول، بحيث أسس عمال المعادن والطباعة الحجرية سنة 1878 غرفتين نقابيتين. (بولكعيات، 2007، ص.150)

وبعد تطبيق قانون 21 مارس 1884 في الجزائر وإعطاء الضوء الأخضر لتأسيس النقابات، ومباشرة العمل النقابي بشرط عدم تنظيم الاحتجاجات والإضرابات التي تعدها الإدارة الفرنسية مساس ببيئة فرنسا في المستعمرة وربما يستعملها السكان الأصليون لأغراض سياسية ووطنية كالاستقلال.

تأسست أول نقابة عمالية في مقاطعة الجزائر من طرف عمال المطابع "Typographe" (Gallissot, 2007, p.14) والتي ضمت داخلها حوالي 125 منخرط ومن الملاحظ أن جل المهن إن لم نقل كلها التي مورست في مقاطعة الجزائر قادها عمال قادمين من أوروبا، شهدت سنة 1886 تأسيس نقابتين هما نقابة عمال المطابع ونقابة عمال الحلويات و المعجنات والتي احتوتا على 125 نقابي منخرط، وما بين سنتي 1887 إلى 1891 تأسست ثلاث نقابات تمثلت في نقابة نادلي المطاعم سنة 1887 تلتها نقابة الحلاقين سنة 1889 ونقابة التجار سنة 1891، وفي مطلع سنة 1892 ستشهد مقاطعة الجزائر ميلاد نقابة الخبازين التي ستلتف أنظار الإدارة الفرنسية بنشاطها وإضراباتها المستمرة ضد سياسة أرباب العمل التعسفية، وحتى الآن تم تأسيس ست نقابات تضم حوالي 1168 منخرط وهذا يدل على البدايات الصعبة للعمل النقابي في الجزائر.

وفي مصادر أخرى، بلغ عدد النقابات سنة 1887 إلى 10 نقابات تضم 776 منخرط، وبعد سنة 1899 ولد على أرض الواقع نقابتين هما نقابة العتالين ونقابة عمال الرصيف، وفي مطلع سنة 1900 تم تأسيس أول اتحاد نقابي لميناء الجزائر يضم في صفوفه الأوروبيين فقط وغاب عنه العنصر الأهلي وهذا راجع للأسباب المذكورة أعلاه بالإضافة إلى عدم رغبتهم في الانخراط فيها لأنهم لا يمتلكون الوعي الكافي بمدى أهمية النقابة في حياة العامل وارتبطوا بالمجال الفلاحي فقط بالإضافة إلى عدم رغبة الإدارة الفرنسية في منح الحماية الاجتماعية للعمال المحليين. (Benallègue-chaouia, 2004, p.71) وإذا سلطنا الضوء على شريحة اجتماعية أخرى

في المجتمع الجزائري وهي اليهود الذين اكتسبوا حق المواطنة بعد إقرار قانون كريميو سنة 1871 وأصبح لديهم الحق في الانضمام و تأسيس النقابات العمالية ، فتواجدوا في العديد من المجالات : الألبسة وعملوا كمتترجمين لإتقانهم للغة العربية وبعض الأمازيغية بالإضافة إلى التدريس وتشير الكاتبة جوليان بيسيس إلى ان تم استبعادهم من اتحاد السكة الحديدية بعد المؤتمر التاسع سنة 1898 لعمال السكة الحديدية الذي عقد في مدينة باريس واقترح الحاضرون إقصاء هذه الفئة من الاتحاد وقدم مندوب الجزائر السيد "Lorgeas" الأسباب و التي حصرها "في أن المسألة ليست مسألة دين بل لها علاقة بعرق جشع ومقيت يلزم عليه العيش في عزلة " . (Bessis,1997,p.205)

اتسم مؤثر تأسيس النقابات بالتذبذب يعني كان هناك تأسيس نقابات جديدة وبالمقابل قامت الإدارة الفرنسية في الكثير من الأحيان عبر مكاتب العمل بجل عدد من النقابات ، وهذا ما صرح به رئيس بورصة العمل بالجزائر "M.Slorey" سنة 1901 بقوله: " انه في السنة الفارطة (1900) تم حل 07 نقابات عمالية ، ويشير إلى السبب الذي يكمن في معارضتها للإدارة ومحاولة تثبيط عمل مسئوليتها ، ومن بين هذه النقابات :نقابة عمال الترامواي الذين نظموا لإضراب انتهى بالفشل، وتم حل نقاباتهم لمخالفتهم لمبادئ الدستور وقانون 21 مارس 1884 في بند عدم خوض العمال في الإضراب و التجمهر، وهذا إن دل يدل على شيء يدل على نقص تعليم الطبقة العاملة " ، وأشار كذلك إلى أن النقابات العمالية أُعطي لها الضوء الأخضر لدمج العنصر الأهلي في صفوفها.(Juving,1924,p.137)

بلغ عدد النقابات حسب إحصائيات سنة 1901 في مستعمرة الجزائر 101 نقابة عمالية كان للجزائر فيها حصة كبيرة باحتوائها على 49 نقابة تضم 6090 منخرط،(Gouvernement général de l'Algérie,1922,p13) انخفض عدد النقابات في مطلع سنة 1902 إلى 42 نقابة عمالية ضمت حوالي 3300 عامل ، وهذا راجع لحل العديد من النقابات مثل :اتحاد السكة الحديدية، ونقابة صناع الأحذية ، ونقابة عمال التجارة و نقابة السائقين، وانعكس ذلك بانخفاض عدد العمال المنخرطين في النقابات فمثلا: نقابة عمال التبغ ضمت سنة 1901 حوالي 435 عضو أما في سنة 1902 انخفض عدد منخرطيهما إلى 350 عضو، وانخفض عمال الملابس العسكرية إلى 140 عضو و البنائين إلى 08 عمال والحدادين إلى 07 عمال.

بلغ عدد النقابات في سنة 1907 حوالي 43 نقابة مهنية تضم 5292 منخرط في مدينة الجزائر(Juving,1924,p.138) وفي الفاتح من ماي سنة 1910 ارتفع عدد النقابات إلى 126 نقابة عمالية، ولعل ما جعل العدد يرتفع بهذه السرعة هو تأسيس النقابات الفلاحية بحيث بلغ عددها نصف عدد النقابات في مقاطعة الجزائر . (بولكعييات،2007، ص.150) انخفض عدد النقابات في بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى 81 نقابة تضم حوالي 9500 عامل. (البزار، 2012، ص.158)

ويشير الجدول التالي إلى تأسيس النقابات بين سنتي 1911 وسنة 1921 وفي هذه الفترة لم يكن هناك ظهور للنقابات جديدة بشكل كاف وهذا بسبب مجريات الحرب العالمية الأولى.

السنوات	1911	1912	1913	1914	1915	1916	1917	1918	1919	1920
عدد النقابات	01	02	02	02	01	01	06	03	19	05

كقراءة للجدول بلغ عدد النقابات سنة 1921 حوالي 62 نقابة (Benallègue-chaouia,2004,p72)، وفي هذه السنوات الإحدى عشر ارتفع مؤشر تأسيس النقابات إلى 26 نقابة مؤسسة جديدة ولكن في المقابل شهدت هذه الفترة توقيف عمل مجموعة من النقابات التي لم تكن لها القدرة الكافية لمجابهة سياسة الإدارة الفرنسية وسياسة أرباب العمل، وبلغ عدد المنخرطين حوالي 13 ألف منتسب في مقاطعة الجزائر برمتها.

– التنظيمات النقابية على مستوى مقاطعة وهران:

ظهر العمل النقابي في مقاطعة وهران في وقت مبكر، حتى قبل إقرار قانون فالديك روسو 21 مارس 1884، ففي مطلع 1881 ظهرت نقابتين تمثلتا في نقابة المنجدين (المفروشات) التي ضمت حوالي 57 منخرط، ونقابة عمال الطباعة **Typographes**، ثم تلتها في السنة الموالية ميلاد نقابة النجارين. (Benallègue-chaouia,2004,p71)

أعطى الضوء الأخضر بتطبيق قانون 21 مارس 1884 في المستعمرة، وانعكس ذلك بالإيجاب على الحركة العمالية في الجزائر بحيث ارتفع مؤشر تأسيس النقابات في القطاع الوهراني، حسب إحصائيات 1887 إلى 5 نقابات عمالية تضم 224 عضو، وازداد انتشار الحس النقابي بعد سنة 1900 لتسجل تأسيس أول نقابة منطوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل **G.T.C** تمثلت في نقابة المسجلين البحريين.

بعد 6 سنوات، عقد المؤتمر الاشتراكي للعمال في عمالة وهران والذي شاركت فيه العديد من الاتحادات النقابية بالإضافة إلى اتحاد نقابات وهران والذي ضم حوالي 15 نقابة تحت إشراف مكتب العمل. (Marynower,2013,p81)

يشير الكاتب **juving** إلى أن عدد النقابات في سنة 1907 بلغ 20 نقابة عمالية تضم 1568 منخرط، وارتفع عدد المنتسبين إلى النقابات في العمالة ما بين 1908-1910 إلى 1853 منخرط. وبعد انتهاء مجريات الحرب العالمية الأولى سنة 1918 رصدت الإحصائيات إلى عودة قوية للعمل النقابي بحيث ارتفع مؤشر تأسيس النقابات من جديد ففي 1919 تواجدت حوالي 35 نقابة أكبرها من حيث المنخرطين نقابتي عمال البناء بـ (4373 منخرط) ونقابة عمال الفلاحة وزراعة الكروم بـ (1610 عضو)، وشهدت نفس السنة ميلاد اتحاد نقابي جديد في القطاع الوهراني وهو اتحاد نقابات منطقة سيدي بلعباس.

(Juving,1924,p.139)

ويشير الجدول التالي إلى عدد النقابات في كل منطقة نهاية سنة 1920: (Bouchama, 2016, p.37)

عدد النقابات	المناطق
نقابة 33	مدينة وهران
نقابة 12	سيدي بلعباس
نقابات 03	مستغانم
نقابتين	معسكر
نقابة واحدة	عين تموشنت
نقابة واحدة	حمام بوحجر

- التنظيمات النقابية في مقاطعة قسنطينة :

ظهرت التنظيمات النقابية في مقاطعة قسنطينة منذ سنة 1880، وهذا بظهور أول تنظيم نقابي في العمالة والذي أسسه عمال الطباعة والتجليد والذي تحول إلى اتحاد نقابي ويعد أقدم اتحاد في مستعمرة الجزائر ابتداء من سنة 1884 (أقنون، 2004، ص.19). وفي سنة 1881 أسس عمال المطابخ والحلويات نقابة خاصة بهم، وفي مطلع 1882 شهدت مقاطعة قسنطينة ميلاد نقابة أخرى هي نقابة عمال الكتب. (Benallègue-chaouia, 2004, p71)

في مطلع 1885 تم تأسيس إتحاد نقابي جديد وهو اتحاد النجارين، وكما ذكرنا سابقاً أن معظمهم كان من أصل فرنسي، وفي 22 ماي 1886 تأسست نقابة عمال البناء والحص والرخام وما بين 1887 إلى 1888 تشير الإحصائيات إلى تأسيس ثلاث نقابات هي: نقابة عمال المطابخ وطهارة الحلويات ونقابة عمال المخازر ونقابة تقطيع الأحجار. (Bulletin officiel de la Bourse du travail de Constantine, 1899, pp.06-07)

وصل عدد النقابات في القطاع القسنطيني سنة 1894 إلى 15 نقابة واتسم مؤشر تأسيس النقابات بالتصاعدي (زيري، 2016، ص.07)، بحيث وصل عدد النقابات سنة 1902 حوالي 23 نقابة تضم 1200 منخرط، وفي سنة 1907 أشارت الإحصائيات إلى وجود 27 نقابة عمالية تضم حوالي 2380 منتسب وبحلول سنة 1908 ارتفع عدد النقابات إلى 32 نقابة تضم 2400 منخرط، وانخفض عددها سنة 1910 إلى 27 نقابة بتعداد بشري قدره 1690.

في الفاتح من ماي عام 1914 تراجع مرة أخرى عدد النقابات إلى العدد 20 نقابة نشطة تضم 1350 عضواً، وبعد انتهاء مجريات الحرب العالمية الأولى، رصد مؤشر النقابات إلى وجود 25 نقابة في العمالة وتم تأسيس اتحادين نقابيين سنة 1917 و 12 نقابة جديدة سنة 1919. (Juving, 1924, pp06-07)

2.2 بورصة العمل:

يمكن تعريف بورصة العمل بأنها هيئة اقتصادية وسيطة بين طالب العمل والمستخدم، يتمكن الأفراد من خلالها تسجيل أنفسهم لظفر بمنصب عمل، ولها دور فعال في التنظيم النقابي أخلاقياً وتعليمياً وفي نفس الوقت تهدف من خلال دوراتها ومؤتمراتها المهنية إلى رفع القيمة الفكرية والفنية للطبقة العمالية، تواجدت بورصات العمل على مستوى المقاطعات الثلاث: الجزائر، قسنطينة ووهران. (Union de syndicat de la Seine, 1902, p.06)

- بورصة العمل على مستوى مقاطعة الجزائر :

قرر المجلس البلدي في مداولاته التي عقدها بتاريخ 16 فبراير سنة 1891، تأسيس بورصة للعمل ومنح لها غرفة في الطابق السفلي لقصر القنصلية وإعانة مالية قدرت ب 3000 فرنك، تم إنشاء المكتب في الفاتح من ماي سنة 1892 واتخذ الشعار التالي " الواحد للجميع والجميع للواحد " شاركت في تأسيسه النقابات التالية:

- 1-غرفة اتحاد المطابع.
- 2-غرفة اتحاد المنجدين.
- 3-غرفة اتحاد الطباخين وطهارة الحلويات.
- 4-غرفة اتحاد نذل المقاهي والمطاعم.

5- غرفة اتحاد النجارين.

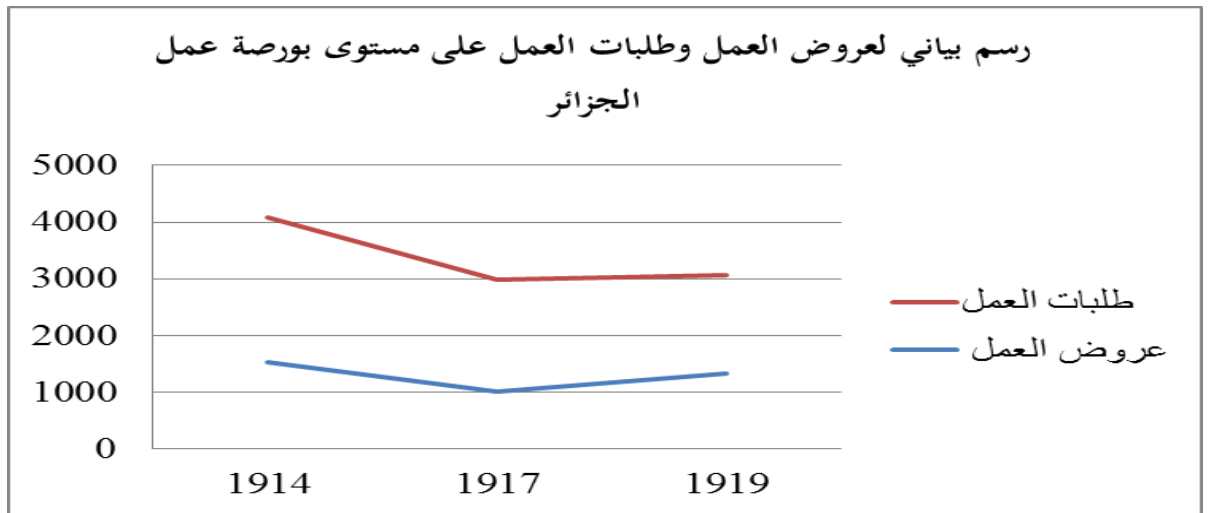
6- الغرفة النقابية للعمال المكاتب وغيرها.

احتوت بورصة عمل الجزائر في البداية على 12 نقابة عمالية وبفضل الدعاية الخاصة بها أصبح العدد مطلع 1902 حوالي 36 نقابة. (Rynkowsky, 1928, p.01)

شهدت البورصة إقبالا كبيرا سنة 1900 للباحثين عن العمل، بحيث يقوم كل عاطل بتسجيل نفسه مقابل مبلغ محددة قيمته 75 سنت على كل تسجيل و05 فرنك عن كل تعيين وأشارت الإحصائيات أنه في الفترة الممتدة ما بين 1892- 1901 وفر العمال مبلغ 114366 فرنك ووفرت البورصة 15875 عرض عمل.

أما في سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها تشير الأرقام إلى ما يلي: (Juving, 1924, p.148)

	1914	1917	1919
طلبات العمل	2565	1993	1736
عروض العمل	1524	997	1320



المصدر: (Juving, 1924, p.148)

عانى القائمون على سير بورصة العمل من ضغوطات مفروضة من المجلس البلدي، بحيث اتهم مسيروها بنشر الأفكار المناهضة للحلمة العسكرية، وفي سنة 1905 أصدر عمدة بلدية الجزائر السيد «altraic» قرار يقضي بغلق بورصة العمل وأصدر المجلس بيانا ينص على انه لا يمكن التسامح مع كل من يمس بسيادة فرنسا في الجزائر، واستند المجلس البلدي في قراره على ما ورد في صحيفة «Les nouvelle» بحيث أكد فيه قادة البورصة على مبادئهم الثورية ومعاداتهم للبرجوازية، لم يتوقف قادة البورصة عند هذا الحد بل أسسوا

بورصة عمل مستقلة وضمت مجموعة كبيرة النقابات تواجدت في شارع ريمبارت في الجزائر وحددت الاشتراكات ب 10 فرنكات للشهر الواحد. (Rynkowsky, 1928, p.02)

- بورصة العمل على مستوى مقاطعة قسنطينة :

قررت بلدية قسنطينة سنة 1896 استحداث هيئة تسمى ببورصة العمل وخصصت لها إعانة مالية مقدرة ب 3000 فرنك بالإضافة إلى غرفة الاجتماعات، وفي بداية 1899 انضمت لها العديد من النقابات العمالية من مختلف القطاعات وهي:

1-نقابة عمال الطباعة.

2-نقابة التجار.

3-نقابات طهارة الحلويات والطباخين.

4-نقابة عمال الطلاء.

5-نقابة الخبازين.

6-نقابة عمال المحاجر.

7-نقابة النجارين.

8-نقابة عمال السكة الحديدية. (Bulletin officiel de la bourse du travail de Constantine, 1899, p.07)

ووضع لها قانون داخلي أهم مواده:

المادة الأولى: مكتب العمل مؤسسة تابعة للبلدية تشرف على تسييره.

المادة الثانية: تضم جميع العمال النقابيين وغير النقابيين والعمال مهما كانت جنسياتهم لهم الحق في التوظيف دون أي شروط.

المادة الثالثة: يهدف مكتب العمل إلى إنشاء مكتب للنقابات والسماح لها بمناقشة كل المواضيع التي تهم مؤسساتها كذلك إنشاء مكتب يتم من خلاله استقبال عروض وطلبات العمل.

تكونت بورصة العمل من مكتب توظيف ومكتبة وقاعة للقراءة، واهتمت كذلك بتنظيم مؤتمرات كل يوم خميس بهدف تجميع العمال وتشكيل نقابات جديدة. (Bulletin officiel de la bourse du travail de Constantine, 1899, p.08)

3. النضال النقابي:

اقتصرت النضال النقابي في بداياته بالاحتجاجات و الإضرابات التي نظمها العمال في كل قطاع ، تطوّرهم في ذلك النقابات المنخرطين فيها ، تنامي العمل النقابي في فترة متأخرة بعد 17 سنة من إقرار قانون فالديك روسو سنة 1884 وهذا بسبب قوانين الحكومة الفرنسية التي حضرت حق التجمهر في المتروبول و المستعمرات التابعة للإمبراطورية الفرنسية، ولكن أبقت الإدارة الفرنسية على مادتين من قانون العقوبات وهما المادة 414 والمادة 415 التي تنصان على أن الإضراب يعتبر حالة غير طبيعية وحالة من الفوضى فوفق المادة 414 كل مضرب أو محرض على الإضراب يسجن من 6 أيام إلى 3 سنوات مع دفع غرامة مالية أما المادة 415 نصت أن العقوبة تتراوح ما بين سنتين إلى 5 سنوات . (Gouvernement général de l'Algérie, 1922, p.15)

وعرفت الجزائر المستعمرة نضالا نقابيا قاده الأوروبيون بحكم تمتعهم بحق المواطنة الفرنسية أما الجزائريين فمنعهم قانون الانديجينا 1871.

1.3 النضال النقابي على مستوى مقاطعة الجزائر:

حسب الإحصائيات سجل أول إضراب على مستوى مقاطعة الجزائر، قاده عمال المطابع سنة 1888 استمر 15 يوم، تمحورت مطالب المضربين حول نقطتين هي زيادة في الأجور وتسقيف ساعات العمل، وحصلوا على مطالبهم كاملة بحيث أصبح أجرهم اليومي 6 فرنكات وتم تخفيض ساعات العمل إلى 09 ساعات يوميا، وفي سنة 1894 نظم عمال الخياطة إضراب واجهته الإدارة الفرنسية بالقمع، وباركته صحيفة «**le Père peinard**» واعتبرت أن الإضراب مهما كان شكله هو دليل على وجود النقابة، فأى نقابة بدون إضراب لن يكون لها وزن. (Juving, 1924, p.155)

قام ندل المقاهي سنة 1898 بتنظيم إضراب والذي انتهى بالفشل لتعنت ملاك المقاهي في تلبية المطالب التي تمحورت حول الأجور، دام هذا الإضراب 28 يوم.

استمرت الموجة الإضرابية ، ففي الفاتح أكتوبر 1900، أضرب 130 بحار و سائقي المقطورات في ميناء الجزائر ، وتمثلت مطالبهم حول رفع الأجور و ساعات العمل وفي 12 أكتوبر اجتمعت المضربون وممثلون عن أرباب العمل و طالب المضربون خلال هذه الجلسة ب أن يكون متوسط الأجر 20 فرنك ولجميع الفئات ، تم الاتفاق بين السائقين وشركة المقطورات التي عرضت على السائقين أجر شهري يقدر بـ 130 فرنك شهريا بدلا من 120 فرنك، أما البحارة فلم يصلوا إلى أي حل مع أرباب العمل بحكم أن المفاوضات لا تتم مع النقابات لأنها ليست الممثل الشرعي لهم وإن العمال لم يقدموا شكوى مكتوبة ورسمية للإدارة وبتالي رفضت مطالبهم. (Ministère du commerce, 1901, p.527)

في مطلع سنة 1904، قاد عمال الرصيف إضرابا دام 08 أيام، لم ينالوا أي تحسين في الوضعية المادية، وحذا حذوهم عمال الفحم في ميناء الجزائر بتنظيم إضراب آخر في 13 جوان 1904 ولكن تعسف أرباب العمل حال دون تحقيق لأي نتيجة إيجابية، في حين نجح عمال الجبس في إضرابهم الذي نظموا إبتداء من 19 جوان الذي دام أسبوع كامل وحققوا مكسبين هما: تسقيف ساعات العمل إلى 9 ساعات يوميا ورفع الأجر اليومي إلى 8 فرنكات. توالى الإضرابات في السنوات الموالية بحيث شهدت مقاطعة الجزائر العديد من الانتفاضات العمالية (إضراب الندل سنة 1905، إضراب عمال الخياطة سنة 1907، إضراب صانعي الأحذية العسكرية سنة 1908، إضراب البنائين سنة 1910). (Juving, 1924, p.157)

اتحد الأوروبيون والأهالي في إضراب مشترك في أوت 1910، مما جعل الإدارة الفرنسية تتخوف لأن الأهالي استغلوا هذا الإضراب وأعطوه صبغة سياسية وطنية بحيث حمل العمال الجزائريين الراية الخضراء التي يتوسطها الهلال والنجمة وهي راية الدولة الجزائرية وهذا ما جعل الشرطة الفرنسية تتدخل لفض الاعتصام. (Benallègue-chaouia, 2004, p.82)

لم تتغير الجريات بعد الحرب العالمية الأولى بل ازداد الوضع سوءا في المتروبول و المستعمرة بحيث انهار الاقتصاد الفرنسي تماما بفعل متطلبات الحرب وانعكس هذا على كل الشرائح الاجتماعية، لذلك ستشهد مقاطعة الجزائر موجة من الإضرابات المنددة بتدني الوضع

المعيشي للعمال، بدأها عمال الترامواي في يناير سنة 1919 واستمر إضرابهم حتى أبريل ساندتهم فيه عمال الكهرباء و النجارين ، أثار هذا الإضراب قلق الغدارة الفرنسية خاصة بعدما اخترق من أحزاب سياسية واستعملته كوسيلة للضغط ، نشرت الصحافة الاستعمارية في هذه الفترة إشكالية هل الإضرابات ذات طابع مطلبى محض أم تتعداه إلى السياسي؟ (Kadech,2009,p.33). وفي شهر ماي دلت عناوين الصحافة على تخوف من مشاركة العرب في المسيرات والإضرابات بشكل رسمي، وظهر هذا جليا من تصريح رئيس تحرير جريدة "Evolution" "colonial" السيد شارل كولومب الذي قال: " إن السماح للعرب بالمشاركة هو إهانة للأوروبيين لأنه بشكل أو بآخر يتم الاعتراف بهم" إن هذا التصريح نابع من خوف كل معمر على مصالحه وامتيازاته في الجزائر. (Meney,2010,pp.693-694)

لم تتوقف الإضرابات عند هذا الحد بل استمرت ففي ماي 1920، أضربت أكبر النقابات ذات الوزن والتعداد البشري وهي نقابة السكة الحديدية وجاء هذا الإضراب دفاع عن مطالبهم المتمثلة في: تطبيق قانون الموظفين والجدول الرواتب التي اقترحتها اتحادهم قبل 6 أشهر لكن الإدارة لم تستجب لهم. (Cheyson,1920,p.03)

2.3 النضال النقابي على مستوى مقاطعة وهران:

عرفت مقاطعة وهران إضرابات نشيطة قادتها مختلف النقابات الموجودة على مستوى العمالة وسجلت المقاطعة أول إضراب وهو إضراب عمال مصانع السجائر التابع لمصنع باستوس سنة 1901، تمثلت مطالبهم حول إعادة تنظيم ورش العمل وزيادة في الأجور، تمكنوا من إرضاخ أرباب العمل لمطالبهم وأدخلوا إصلاحات تمس هذا الشأن. (Juving,1924,p.161)

تواصلت الإضرابات على مستوى العمالة، ففي نفس السنة) ما بين 04 إلى 11 سبتمبر (تم تسجيل إضراب آخر ولكن هذه المرة في ميناء وهران نظمه عمال التحميل والتفريغ طالبوا برفع الأجور (Ministère du commerce, 1901,p.511)، وفي عيد العمال سنة 1906 أعلن عمال المقاهي وعمال الطلاء دخولهم في إضراب مفتوح تنديدا على السياسة التعسفية لأرباب العمل تجاههم، تم استقبالهم من رئيس بلدية وهران السيد «هيوليت جيرو» وتمثلت مطالبهم حول ما يلي:

- إبعاد العمال عن أعمال التنظيف.

- يوم كامل للراحة في الشهر.

- ساعات راحة أسبوعية.

ومن جهة أخرى استدعى رئيس البلدية نقابة أرباب العمل وناقشوا مطالب المضربين ولكن انتهى هذا اللقاء برفض ملاك المقاهي الانصياع لمطالب العمال، في 02 ماي شهدت وهران إضراب آخر هو إضراب قصير المدى دام ليوم واحد قاده البناؤون في معامل M.lbel و Naples ليعودوا في اليوم الموالي صبيحة 03 ماي إلى مراكز عملهم دون تحقيق نتيجة تذكر. (Mary,1906,p.02)

رصدت الاحصائيات العديد من الاضرابات ولكن لم تكن قوية بالقدر الكاف، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى وبعد دخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة وظهور العديد من الجماعات في العديد من المناطق في القطاع الوهراني وهذا بعد ارتفاع أسعار الأغذية واندلاع موجة من الاضرابات مثل اضراب الخبازين في منطقة مستغانم والذي صاحبه انهيار في انتاج الحبوب من 30 مليون إلى 13

مليون قنطار سنويا. ساندت صحيفة الكفاج الاجتماعي **la lutte social** النضال النقابي في العمالة وكانت لسان حال الحركات النقابية ، بحيث نشرت في عددها الأول (أفريل 1919) عناوين منددة للبرجوازية الرأسمالية وأخرى حول اتحاد البروليتاريون ، وقبل هذه الفترة بأشهر قليلة شهدت المنطقة إضرابات منظمة تمثلت في إضراب عمال صناعة الأحذية في فبراير 1919 و الذي استمر حتى أفريل من نفس السنة ، وبالموازاة قام عمال الرصيف بشن إضراب دام لمدة أسبوع تحصلوا على مكسب الزيادة في الأجور وأصبح يتراوح ما بين 07 إلى 10 فرنك يوميا ، ولأول مرة في المقاطعة ظهر تكتل عمالي ففي الفاتح من ماي دخل عمال الرصيف في مناء أرزيو ومستغانم في إضراب مفتوح سندهم عمال ميناء وهران وانظمت لهذا الإضراب العديد من النقابات مثل نقابة عمال السجائر و الخبازين والسائقين وعدت هذه الحركة الإضرابية الأخطر في القطاع الوهراني بعد الحرب العالمية الاولى .(Marynower,2013,p.92)

وحسب ما نشرت جريدة **le soir** في عددها الصادر يوم 07 ماي 1919 مقالا حول النقابات ونشاط في عمالة وهران بحيث أوردت أن النقابات حشدت الرجال و النساء في تعبئة إضرابية والتي وصل عدد المضربين إلى 6 آلاف شخص، شارك فيه عمال السجائر وعمال الرصيف ثم التحق بهم عمال الغاز و النجارين دام هذا الإضراب 15 يوم وتمحورت مطالبهم حول رفع الأجور.

استمرت الوضعية الاقتصادية المزرية في الجزائر وتواصل انهيار انتاج القمح الصلب وقابله ارتفاع كبير في أسعاره، هذا ما دفع عمال المخازن إلى إضراب آخر دام شهر ونص نددوا فيه بالوضع وطالبوا كذلك بنزع ساعات العمل الليلي، آزرقهم في إضرابهم حوالي 15 مهنة وأعلنت مختلف النقابات تضامنها مع الخبازين.

سجلت الإحصائيات 121 إضراب سنة 1919 و 65 سنة 1920. (Marynower, 2013, p.95).

3.3 النضال النقابي على مستوى مقاطعة قسنطينة:

سجلت مقاطعة قسنطينة العديد من الإضرابات العمالية ابتداء من إضراب الذي قاده عمال مصانع الخمر والبنائين سنة 1900 هدفوا من خلاله إلى رفع الأجور. وتم رصد إضراب آخر نظمته البحارة والسائقين بميناء عنابة، فحسب ما أوردت جريدة "**la démocratie algérienne**" في عددها 4490 بتاريخ 16 أوت 1900، بأن البحارة والسائقين في مناء عنابة أعلنوا إضرابهم مطالبين برفع الأجور، هذا الإضراب على حسب كاتب المقال سبب أضرار جسيمة للتجارة والسفر من وإلى الجزائر بحيث تم تعليق كل الرحلات وتم تجميد كل البضائع المتوجهة من مناء عنابة إلى مرسيليا وتمنى الكاتب الوصول إلى حل بين المضربين والشركات التي يعملون تحت إشرافها (Rouen,1900,p.511). تواصلت الإضرابات بحيث قادة عمال مصنع الحديد بعنابة إضراب من 10 إلى 12 سبتمبر سنة 1900 وجاءت هذه الانتفاضة بسبب الأجور التي لم تتجاوز سقف 4 فرنكات لليوم الواحد وبفعل الضغط الكبير على أرباب العمل تمت الموافقة على مطالبهم، وأصبح الأجر يتراوح من 5 إلى 6 فرنك لليوم، وخفضت ساعات العمل إلى 10 ساعات يوميا، ويتقاضى العمال أجر الساعات الإضافية من 0.5 إلى 0.6 فرنك عن كل ساعة عمل. (Ministère du commerce, 1901, p.512)

وأشارت الإحصائيات إلى تسجيل إضراب آخر وهذه المرة في صفوف عمال السكة الحديدية بعنابة وسوق أهراس الذي دام 17 يوم من 07 إلى 24 سبتمبر سنة 1900 وطالبوا برفع الأجور ولكن الإدارة لم تتجاوب معهم بحيث رفضت مطالبهم جملة وتفصيلا.

توالى بعد ذلك الاضرابات وسجل إضراب في قطاع الخياطة بقسنطينة والذي دام 26 يوم انطلاقا من 10 مارس إلى 06 أبريل سنة 1902 لم ينجح المضربون في الحصول على مطالبهم المتمثلة في نقطتين ساعات العمل والأجر اليومي. (Ministère du commerce, 1903, p.333)

كرر عمال السكة الحديدية إضراب آخر سنة 1909، أزعجوا السلطات الاستعمارية مما اضطرروا للتدخل وتم فصل 7 عمال من السكة الحديدية.

وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت العمالة اضرابات قليلة الحدة في العديد من القطاعات وسجلت الإحصائيات 121 إضراب سنة 1919 و 65 إضراب لسنة 1920. (Juving, 1924, p.163)

4. خاتمة:

العمل النقابي وجه من أوجه الكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، بحيث ظهر في بداياته الأولى بعد إقرار قانون فالديك روسو 21 مارس 1884 الذي أعطى للعمال الضوء الأخضر لتأسيس نقابات واتحادات تدافع عن العمال وتحفظ حقوقهم، واقتصر التأسيس والإدارة على من يملكون حق المواطنة الفرنسية وأقصى العنصر الأهلي من ذلك بحكم أن قانون الأهالي يمنعهم من ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي في الجزائر.

ظهرت العديد من النقابات على مستوى العمالات الثلاث (الجزائر-وهران-قسنطينة) وازداد عددها باستمرار حتى صار كل نشاط يحتوي على العديد من النقابات العمالية.

ظهرت هيئة اقتصادية تسمى ببورصة العمل المهدف منها ربط عروض العمل بطلبات العمل أشرفت عليها المجالس البلدية في البدايات ولكن بعد ما ضغط عليها أصبحت مستقلة وأظهرت عدائها لأرباب العمل والطبقة البرجوازية.

استعملت الحركات النقابية أسلوبا موحدا لمواجهة السياسة التعسفية للبرجوازيين، تمثل هذا الأسلوب في تنظيم الإضرابات، بحيث ظهرت مجموعة من الإضرابات بعد التخلي عن قانون منع التجمهر والاضراب سنة 1901، وازداد فتيلها بعد الحرب العالمية الأولى وبالأخص سنتي 1919-1920 قادتها نقابات عديدة مثل نقابة عمال الرصيف والسكة الحديدية والخبازين وغيرهم.

اعتبر المعمرون الاضراب بمثابة تهديد صارخ لمصالحهم وامتيازاتهم في المستعمرة فقادوا حملة ضدها عبر صحفهم وفي منابر مختلف المجالس يطالبون بالإبقاء على مادتي 414 و 415 من قانون العقوبات ويحذرون من مشاركة العرب في الإضرابات لأنهم سيستغلونها في أغراض سياسية مثل المطالبة بالاستقلال وتحول من مطالب عمالية محضة إلى مطالب وقضايا وطنية.

5. قائمة المراجع:

• المراجع باللغة العربية:

- جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، دار ذاكرة الناس، الجزائر، 2013.
- بولكعيبات إدريس، الحركة النقابية الجزائرية بين عصريين إشكالية العجز المزمّن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 150.
- البزار سعد توفيق، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر عامي 1830-1962، مجلة التربية والعلوم، المجلد 19، ع5، 2012، ص 158.

• زيري حسين، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر (1880-1956)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 02 العدد 01، 2016، ص 07.

• مدور، أيت أحمد، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 الجزائر وتونس أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، 2008.

• أقنون، بهية، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر 2004.

• المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Gouvernement général de l'Algérie, Direction de l'agriculture-du Commerce, Les lois ouvrières et institutions sociales en Algérie, Imprimerie Oriental Fontana frère, Alger, 1922.
- Union syndicale de Seine, Rapport sur la question de l'unité ouvrier, Imprimerie nouvelle, Paris, 1902.
- Bulletin officiel de la Bourse du travail du Constantine, Historique de la Bourse du travail, Constantine, 1899.
- Ministère du Commerce, Direction du travail, Statistique des grèves .des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenu pendant l'année 1900, Imprimerie National, Paris, 1901.
- Ministère du Commerce, Direction du travail, Statistique des grèves .des recours à la conciliation et à l'arbitrage survenu pendant l'année 1902, Imprimerie National, Paris, 1903.
- Alexander Juving, Le socialisme en Algérie, imprimerie libraire édition, Alger, 1924.
- Djeghloul Abdelkader, Huit étude sur l'Algérie, Entreprise national de livre, Alger, 1986.
- Gallissot René, Algérie engagement sociaux et question national de la colonisation à l'indépendance 1830-1962 : dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, El-barzekh, Alger, 2007.

- Benallègue Nora, Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, Office des publications universitaire, Alger, 2004.
- Bessis Julien Maghreb la traversée du siècle, Harmattan, France, 1997.
- Bouchama Kamel, Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884-1962, El-maarifa, Alger, 2016.
- Kadech Mahfoud, La vie politique à Alger de 1919-1939, Enag, Alger, 2009.
- Meney Gilbert, l'Algérie révélée, El-maarifa, Alger, 2010.
- Maynower Claire, être socialiste dans l'Algérie colonial-pratique, culture et identité d'un milieu partisan dans le département d'Oran 1919-1939, Thèse de doctorat, Paris : école doctoral de science PO, 2013.

الجرائد:

- Mary Jule, le mouvement ouvrier à Oran, Le petit Oranie, 3 mars 1906, p.02.
- -Chysson .M, La CGT en correctionnelle, Le Journal, 16 décembre 1920, p.01.
- -Rouen A, La grève des chauffeurs bônoise, La démocratie Algérienne, 16 février 1900, p01.
- - Rynkowski.A, Historique de la bourse de travail, Alger Ouvrier, Avril-mai-juin 1928, pp.01-02.

6. الأشكال والرسومات البيانية :

العنوان: رسم بياني لعروض العمل وطلبات العمل على مستوى بورصة عمل الجزائر.

Source : Alexander Juving, Le socialisme en Algérie, imprimerie libraire édition, Alger, 1924, p148.

